



اسامة الشاهين



د. حمد العدوانى وعبدالرحمن المطيري وفالح الرقية ود. جاسم الاستار ومحمد العيبان



محمد هايف

للمواطنين المتقاعدين بإضافة ربات البيوت إلى «كرت عافية» بالمداولتين ويحيله للحكومة

# مجلس الأمة يوافق بالإجماع على تعديل قانون التأمين الصحي



د. محمد المهان ود. أحمد العوضي وفهد الشعلة وعبدالرحمن المطيري وعيسى الكندري والشيخ أحمد الفهد



مرزوق الغانم ود. جنان بوشهري في حديث مع فالح الرقية

وهو يسمى «سجل قيد البيع على المخطط»، هل لدى الحكومة نية لإنشائه أم سيكون مصيره كالسجل العيني؟

● د.عبدالله العجمي: أشكر الاخوان في اللجنة الإسكانية على الدور البارز في تقديم هذا المشروع، ويبدو أن القانون مخرج من فشل الحكومات على حل هذه الأزمة، بمعنى أنه لولا فشل الحكومة لما اضطر الاخوان في اللجنة لأن يقدموا مثل هذا القانون. تصدى شباب ليقدّموا المشروع هو دليل أنه رغم ان الامكانيات بسيطة مقارنة بالحكومة، إلا أن الشباب يستطيعون فعل كل شيء. في المادة 13 هناك إشارة عن العلاقة المحددة للعقدية، هذا الأمر يؤثر على كل المشاريع من حيث العلاقة بين المواطنين والمستثمر وفق دراسة الجدوى، هل ستصبح العلاقة بين المواطنين والمستثمر والضامن هو فقط دراسة الجدوى، وهذا الأمر خطير جدا.

● وزير العدل والإسكان: نتعهد كوزارة بإنشاء إدارة التسجيل العقاري والتوثيق وهو سجل قيد البيع على المخطط.

● حمد العبيد: القانون هو من ضمن الوعد الذي قطعه النواب على أنفسهم، الإسكان الكونيتية تؤزقيم القضية الإسكانية، وهو مساهمة نيابية لحل جزء من القضية، مثل هذه القوانين المهمة يقدمه مجلس الامة ويساهم به لمعالجة القضية الإسكانية. هناك جهود بذلت من النواب وحتى من غير مقدمي الاقتراحات، ومن الجانب الحكومي والوزير السابق عمار العجمي، وإتمام الجهود عبر الوزير فالح الرقية، والمكتب الفني للجنة الإسكانية.

تعاملا مع المؤسسة بكل مرونة من حيث كل العوائق التي قالوا عنها، ولا يفترض أن تكون هناك عوائق اليوم، ومثل هذا القانون رافد اقتصادي للدولة ويوفر فرص عمل للكويتيين عبر إنشاء هذه الشركات الحكومية، هذا القانون الجديد لا يلغي النظام الحالي للمؤسسة والنظام الموجود يطلبه عدد من المواطنين، وعلى الحكومة الإسراع في إصدار اللائحة التنفيذية له هناك خطوات عملية، ومنها إصدار اللائحة التنفيذية وبعد إقرار القانون لا بد من تجهيز طرح المشاريع لتنفيذ القانون.

الكرة في ملعب الحكومة، ويتضح هل الحكومة جادة أم لا.

حل القضية الإسكانية يحتاج إلى قرار حازم وجازم. ● محمد هايف المطيري: أشكر أعضاء اللجنة، وأتمنى أن يستمر عملهم بعد إقرار القانون من حيث متابعة تنفيذ وتطبيق القانون على أرض الواقع، لا بد أن يجعل في الانتهاء من اللائحة. أقول للحكومة إنها فرصة أن تقدم للشعب الكويتي فرصة والا تحرم المواطنين من



أ.د. حمد المطر



بدر نشمي



د. عبدالكريم الكندري



فارس الختبي



حمد العليان



خالد الطمار

محمد المهان: القانون يعالج مشاكل مدة الانتظار للأسر الكويتية وعلى الحكومة دور كبير في تنفيذ القانون لإنهاء المشكلة الإسكانية

حمد المدلج: على الحكومة وضع اللائحة التنفيذية بشكل سريع ويليق بمستوى القانون والمشكلة عندنا مشكلة إدارة وعلى المجلس مراقبة ذلك

هاني شمس: القضية الإسكانية تهتم كل المواطنين وليس فقط أصحاب الطلبات والأهم من إقرار القانون تطبيقه وعلى المجلس متابعة التنفيذ

عبدالكريم الكندري: العمل النيابي الجماعي ثمرته هذا القانون الذي يحتاج إلى تنفيذ حكومي والقانون جاء بعد فشل الحكومة والمؤسسة

داود معرفي: لدي تعديلات على القانون حول تصرفات رب الأسرة بعد سداد قيمة العقار وما قد يترتب عليه من تشتيت لبعض الأسر

شعيب الموزري: يجب أن تتحمل الحكومة الاكتتاب عن المواطنين والتكلفة ليست كبيرة وتطبيق القانون يجب أن يكون بحذر

حمد المطر: وقّعنا نحن النواب على قائمة قوانين وهذه ثمرة نوجه الـ 49 نائبا الذين حددوا احتياجات المواطنين والأمر مرهون بالتطبيق والتنفيذ الحكومي

● جراح الفوزان: أشكر اللجنة الإسكانية على هذا القانون المميز، القضية الإسكانية هي الأولوية لدى الأسرة، التي يعيش أفرادها بالإيجار، القانون هو بداية حل القضية الإسكانية والقروض الإسكانية والبنية والتعاون هو الحل، والقرار السياسي مهم في حل القضية، تحرير الأراضي مهم جدا، أزمة السكن هو في التمويل، تمويل القروض الإسكانية والبنية السكنية الموزعة 50 ألفا ومن 2014 إلى اليوم 97 ألف وحدة سكنية، لأن القانون كان واقعا.

● مرزوق الغانم: أشكر الأعضاء واللجنة ومقدمي الاقتراح على الجهد الجبار، والشكر موصول لوزير الإسكان والمؤسسة العامة للرعاية السكنية، أهم ما في القانون هو في واقعية، قدمت قوانين كثيرة، قدمت منها ما يلزم الحكومة بإنشاء 200 ألف وحدة سكنية في 3 سنوات، لذلك تعطل القانون وصدر قانون 113 لسنة 2014 وكان هناك تعاون مثمر مع الوزير ياسر أبل.

● من 1956 إلى صدور القانون في 2014 الوحدات السكنية الموزعة 50 ألفا ومن 2014 إلى اليوم 97 ألف وحدة سكنية، لأن القانون كان واقعا.

● مرادف لقانون 113 لسنة 2014 مرادف لقانون 113 لسنة 2014 ويجب أن يرفقها خطوات التمويل العقاري، وينبغي أن تكون داعمين كلنا للقانون.

● فيما يتعلق بتعريف المستثمر: هل لا بد أن تكون

الفائز شركة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ولا يدخل معها أي شركات أخرى؟

● بشأن المدد الإضافية 10 سنوات: المدد 40 سنة ويجب أن تزيد المدد بحسب المتقدمين.

● المقرر قال هناك 25 ألف قسيمة في القطاع السكني منها 15 ألفا مملوكة لـ 146 شخصا، هذا يعني أن المعدل 102 أو 103 قسائم، فهل هناك مشكلة؟ إذا كان هناك ذلك فالأمر خطير.

● من سيحدد جدوى المشروع، وهل سيكون مجديا أم لا؟

● فهد فلاح بن جامع: مشكلتنا أن القضية من أهم القضايا أكثر من 92 ألف طلب، مشكلة العقار هو احتكار العقار من بعض المتنفذين من العقار، وغير الكويتيين يسكنون في السكن الخاص، وهذا يدل على أن بعض جهات الدولة ومنها المعلومات المدنية، وبعض البنوك سببت مشاكل للمواطن الكويتي، وهذا يؤثر على المجتمع الكويتي، أتمنى أن تفعل مثل السعودية بوضع منصة عقارية بدلا من سماسة العقار.

● مهدي السابر: أشكر اللجنة الإسكانية على هذا الجهد والاجتماعات الماراثونية، وأولويات الشعب لا تسقط بإبطال المجلس، تشرفت مع النواب بتقديم القانون، والمقترحات كانت وليدة عمل مشترك، ساهم فيه أكثر من 250 شابا وشابة، وسرني القانون اليوم وهو لحلحلة القضية الإسكانية.

أتمنى من وزير الإسكان أن يبتني، لدى نية حكومية بالغناء السجل العيني، فأسجل العقاري والتوثيق

الأسكانية، وأذكر الأعضاء بأن القانون ليس الإقرار، ففي 2012 قانون محافظة طالب العلم وقانون جامعة جابر الأحمد الصباح كان موجودا بالجلس، قانونان لم تنفذهما الحكومة، هذه أولويات حقيقية أخشى أن نوافق عليها ولا نستطيع أن نطبق الـ 40 مادة التي جاءت في القانون.

● د.حمد المطر: وقع 49 عضوا في اجتماع قبل القسم على 4 أولويات سيتم التوافق عليها في القاعة قبل فض دور الانتقاء، هناك حلول تحتاج إليها من الحكومة الحالية، وأشكر رئيس وأعضاء اللجنة الإسكانية نحتاج حلول سريعة لمشاكل الإسكان علاقة منها العائق البيئي، وأكد أنه ليس هناك عائق بيئي لأننا نستطيع تحويل ثلثي الشجر التي إزالتها وتحويلها من موقع إلى آخر، القانون يضمن الاستدامة، هناك مساران لحل المشكلة

الأسكانية، وتبدأ مسؤولية الوزارة في تنفيذ القانون، وهناك مطلب كذلك بالغاء الوكيل المحلي.

● د.عبدالمطير: وقع 49 عضوا في اجتماع قبل القسم على 4 أولويات سيتم التوافق عليها في القاعة قبل فض دور الانتقاء، هناك حلول تحتاج إليها من الحكومة الحالية، وأشكر رئيس وأعضاء اللجنة الإسكانية نحتاج حلول سريعة لمشاكل الإسكان علاقة منها العائق البيئي، وأكد أنه ليس هناك عائق بيئي لأننا نستطيع تحويل ثلثي الشجر التي إزالتها وتحويلها من موقع إلى آخر، القانون يضمن الاستدامة، هناك مساران لحل المشكلة

الأسكانية، وتبدأ مسؤولية الوزارة في تنفيذ القانون، وهناك مطلب كذلك بالغاء الوكيل المحلي.

● د.عبدالمطير: وقع 49 عضوا في اجتماع قبل القسم على 4 أولويات سيتم التوافق عليها في القاعة قبل فض دور الانتقاء، هناك حلول تحتاج إليها من الحكومة الحالية، وأشكر رئيس وأعضاء اللجنة الإسكانية نحتاج حلول سريعة لمشاكل الإسكان علاقة منها العائق البيئي، وأكد أنه ليس هناك عائق بيئي لأننا نستطيع تحويل ثلثي الشجر التي إزالتها وتحويلها من موقع إلى آخر، القانون يضمن الاستدامة، هناك مساران لحل المشكلة

الأسكانية، وتبدأ مسؤولية الوزارة في تنفيذ القانون، وهناك مطلب كذلك بالغاء الوكيل المحلي.

● د.عبدالمطير: وقع 49 عضوا في اجتماع قبل القسم على 4 أولويات سيتم التوافق عليها في القاعة قبل فض دور الانتقاء، هناك حلول تحتاج إليها من الحكومة الحالية، وأشكر رئيس وأعضاء اللجنة الإسكانية نحتاج حلول سريعة لمشاكل الإسكان علاقة منها العائق البيئي، وأكد أنه ليس هناك عائق بيئي لأننا نستطيع تحويل ثلثي الشجر التي إزالتها وتحويلها من موقع إلى آخر، القانون يضمن الاستدامة، هناك مساران لحل المشكلة

الأسكانية، وتبدأ مسؤولية الوزارة في تنفيذ القانون، وهناك مطلب كذلك بالغاء الوكيل المحلي.

● د.عبدالمطير: وقع 49 عضوا في اجتماع قبل القسم على 4 أولويات سيتم التوافق عليها في القاعة قبل فض دور الانتقاء، هناك حلول تحتاج إليها من الحكومة الحالية، وأشكر رئيس وأعضاء اللجنة الإسكانية نحتاج حلول سريعة لمشاكل الإسكان علاقة منها العائق البيئي، وأكد أنه ليس هناك عائق بيئي لأننا نستطيع تحويل ثلثي الشجر التي إزالتها وتحويلها من موقع إلى آخر، القانون يضمن الاستدامة، هناك مساران لحل المشكلة

الأسكانية، وتبدأ مسؤولية الوزارة في تنفيذ القانون، وهناك مطلب كذلك بالغاء الوكيل المحلي.



فايز الجمهور ومرزوق الحبيبي وحمد العبيد ومهلل المصنف أثناء دخولهم القاعة

والخيران وغيرهما، فلا بد أن توفر لهم الطرق والخدمات والمستشفيات والجامعات والمؤسسات وكافة الخدمات والمرافق.

● غير ذلك توفير الخدمات والمرافق للمناطق الموجودة فعلا، وتطبيق القانون سنقلص الأعداد وفترات الانتظار، ونشكر الحكومة واللجنة.

● شعيب شعبان: كلنا نعلم أهمية القانون، فهو من أهم القوانين التي تساعد على تحسين معيشة المواطن، سنكون إيجابيين، فنشكر اللجنة الإسكانية وأتمنى التصويت عليه مداولتين ونكون سببا في تحسين مستوى معيشة المواطن. الكرة في ملعب الحكومة، وأتمنى سرعة إصدار اللائحة التنفيذية للعمل بالقانون.

● اختيارنا الشعب للانتخابات والارتفاع بمعيشتنا، فإتمنى الابتعاد عن أي مهاترات وأن نتعاون معا، اللجنة بذلت مجهودا كبيرا، نشكرها عليه.

● عبدالله المصنف: القانون من القوانين التي تحقق الأمن الاجتماعي وتحل جزءا كبيرا من قضية توريث الشعب الكويتي والشباب المقبل على الزواج في الحصول على بيت العمر.

القضية هي توفير سكن مريح وليس قضية سكن فقط، لا نريد سكنا دون خدمات أو يزيد العبء على الأسر، بل توفير سكن مريح يحقق أمنا اجتماعيا مريحا. هذا القانون يطبق دون وكيل محلي، للأسف تجربتنا في كل المشاريع بوجود الوكيل دائما ما تكون السعر المبالغ فيه وعدم وجود الجودة، القانون يجب أن تلحقه حزمة قوانين إسكانية توفر له السهولة وليس في تحقيق المفاصل من وراء القانون.

الكرة الآن في ملعب الحكومة، المجلس أدى دوره وبقى التطبيق الحقيقي بضمير وبادراك ووعي، والأى تكون تجربتنا كالتجارب السابقة من إقرار قوانين لا يؤخذ بها.

القانون الحالي هو نتيجة توافق وانسجام وتنسيق، وهذا يؤكد ما طرحناه من مجلس 2020، فيما يكون التوافق موجودا والعمل جماعيا فائما ما تأتي النتائج إيجابية وبسرعة، وأشكر أعضاء اللجنة الإسكانية.

مافيا العقار لديهم فكرة أن المواطن فقط يكون مؤجرا واللجنة أعضاؤها يرون أن المواطن رأسه من رأس التجار.

● فهد المسعود: أشكر أعضاء اللجنة الإسكانية والمكتب الفني والفريق الحكومي الذي أشرف وأعد وأنجز القانون.

القانون طال انتظاره جاء ليحل أزمة إسكانية عانى منها أكثر من 120 ألف طلب إسكاني، بمعدل كل أسرة كويتية.

القانون استدامة للحلول الإسكانية، الأهم أن يكون قابلا للتطبيق ويكون هناك إدارة حكومية قادرة على تنفيذ المشروع حتى تقلص الفترة الزمنية والانتظار من 20 سنة

المؤسسة اليوم ستشرف أو تدبر وهذا خطر، من السهل جدا أن تتعهد بالتنفيذ، لكن هل هناك جهات تملك فعلا القدرة على التنفيذ، القضية الإسكانية فشلت بسبب سوء الجهاز الحكومي.

سنتفر القوانين لكن من سينفذ القانون، من هم الفخون الذين هم صمام الأمان لتنفيذ القوانين، لدى جانب إداري لتنفيذ القانون، هذا القانون جاء لفشل الحكومة والمؤسسة على إدارة قضية الإسكان فاجتهدت اللجنة، هناك حاجة دائمة للذهاب إلى إدخال المستثمر العالمي دون الوكيل المحلي، هذا اعتراف بفضله.

المؤسسة اليوم ستشرف أو تدبر وهذا خطر، من السهل جدا أن تتعهد بالتنفيذ، لكن هل هناك جهات تملك فعلا القدرة على التنفيذ، القضية الإسكانية فشلت بسبب سوء الجهاز الحكومي.

سنتفر القوانين لكن من سينفذ القانون، من هم الفخون الذين هم صمام الأمان لتنفيذ القوانين، لدى جانب إداري لتنفيذ القانون، هذا القانون جاء لفشل الحكومة والمؤسسة على إدارة قضية الإسكان فاجتهدت اللجنة، هناك حاجة دائمة للذهاب إلى إدخال المستثمر العالمي دون الوكيل المحلي، هذا اعتراف بفضله.

المؤسسة اليوم ستشرف أو تدبر وهذا خطر، من السهل جدا أن تتعهد بالتنفيذ، لكن هل هناك جهات تملك فعلا القدرة على التنفيذ، القضية الإسكانية فشلت بسبب سوء الجهاز الحكومي.

سنتفر القوانين لكن من سينفذ القانون، من هم الفخون الذين هم صمام الأمان لتنفيذ القوانين، لدى جانب إداري لتنفيذ القانون، هذا القانون جاء لفشل الحكومة والمؤسسة على إدارة قضية الإسكان فاجتهدت اللجنة، هناك حاجة دائمة للذهاب إلى إدخال المستثمر العالمي دون الوكيل المحلي، هذا اعتراف بفضله.

المؤسسة اليوم ستشرف أو تدبر وهذا خطر، من السهل جدا أن تتعهد بالتنفيذ، لكن هل هناك جهات تملك فعلا القدرة على التنفيذ، القضية الإسكانية فشلت بسبب سوء الجهاز الحكومي.

سنتفر القوانين لكن من سينفذ القانون، من هم الفخون الذين هم صمام الأمان لتنفيذ القوانين، لدى جانب إداري لتنفيذ القانون، هذا القانون جاء لفشل الحكومة والمؤسسة على إدارة قضية الإسكان فاجتهدت اللجنة، هناك حاجة دائمة للذهاب إلى إدخال المستثمر العالمي دون الوكيل المحلي، هذا اعتراف بفضله.

المؤسسة اليوم ستشرف أو تدبر وهذا خطر، من السهل جدا أن تتعهد بالتنفيذ، لكن هل هناك جهات تملك فعلا القدرة على التنفيذ، القضية الإسكانية فشلت بسبب سوء الجهاز الحكومي.

سنتفر القوانين لكن من سينفذ القانون، من هم الفخون الذين هم صمام الأمان لتنفيذ القوانين، لدى جانب إداري لتنفيذ القانون، هذا القانون جاء لفشل الحكومة والمؤسسة على إدارة قضية الإسكان فاجتهدت اللجنة، هناك حاجة دائمة للذهاب إلى إدخال المستثمر العالمي دون الوكيل المحلي، هذا اعتراف بفضله.

المؤسسة اليوم ستشرف أو تدبر وهذا خطر، من السهل جدا أن تتعهد بالتنفيذ، لكن هل هناك جهات تملك فعلا القدرة على التنفيذ، القضية الإسكانية فشلت بسبب سوء الجهاز الحكومي.

سنتفر القوانين لكن من سينفذ القانون، من هم الفخون الذين هم صمام الأمان لتنفيذ القوانين، لدى جانب إداري لتنفيذ القانون، هذا القانون جاء لفشل الحكومة والمؤسسة على إدارة قضية الإسكان فاجتهدت اللجنة، هناك حاجة دائمة للذهاب إلى إدخال المستثمر العالمي دون الوكيل المحلي، هذا اعتراف بفضله.

المؤسسة اليوم ستشرف أو تدبر وهذا خطر، من السهل جدا أن تتعهد بالتنفيذ، لكن هل هناك جهات تملك فعلا القدرة على التنفيذ، القضية الإسكانية فشلت بسبب سوء الجهاز الحكومي.

سنتفر القوانين لكن من سينفذ القانون، من هم الفخون الذين هم صمام الأمان لتنفيذ القوانين، لدى جانب إداري لتنفيذ القانون، هذا القانون جاء لفشل الحكومة والمؤسسة على إدارة قضية الإسكان فاجتهدت اللجنة، هناك حاجة دائمة للذهاب إلى إدخال المستثمر العالمي دون الوكيل المحلي، هذا اعتراف بفضله.

المؤسسة اليوم ستشرف أو تدبر وهذا خطر، من السهل جدا أن تتعهد بالتنفيذ، لكن هل هناك جهات تملك فعلا القدرة على التنفيذ، القضية الإسكانية فشلت بسبب سوء الجهاز الحكومي.

سنتفر القوانين لكن من سينفذ القانون، من هم الفخون الذين هم صمام الأمان لتنفيذ القوانين، لدى جانب إداري لتنفيذ القانون، هذا القانون جاء لفشل الحكومة والمؤسسة على إدارة قضية الإسكان فاجتهدت اللجنة، هناك حاجة دائمة للذهاب إلى إدخال المستثمر العالمي دون الوكيل المحلي، هذا اعتراف بفضله.

المؤسسة اليوم ستشرف أو تدبر وهذا خطر، من السهل جدا أن تتعهد بالتنفيذ، لكن هل هناك جهات تملك فعلا القدرة على التنفيذ، القضية الإسكانية فشلت بسبب سوء الجهاز الحكومي.

سنتفر القوانين لكن من سينفذ القانون، من هم الفخون الذين هم صمام الأمان لتنفيذ القوانين، لدى جانب إداري لتنفيذ القانون، هذا القانون جاء لفشل الحكومة والمؤسسة على إدارة قضية الإسكان فاجتهدت اللجنة، هناك حاجة دائمة للذهاب إلى إدخال المستثمر العالمي دون الوكيل المحلي، هذا اعتراف بفضله.